

الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر

بقلم محمد العربي ساكر

مقدمة

عرف القطاع الفلاحي منذ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية تحولا عميقا تتمثل أسسه في تحويله من التسيير الإداري الذي كان يخضع له منذ أكثر من ربع قرن إلى قطاع فلاحي يتماشى واقتصاد السوق حيث يكون المنتج وحده مسؤولا عن اختياراته وكيفية إدارتها.

إن القطاع الفلاحي الذي طالما أعتبر قطاعا ذا الأولوية في مخططات التنمية المتعاقبة لم يستفد على عكس ما كان يروج من الوسائل والتدابير الكفيلة بتجسيد هذا الشعار التي كانت تردده وتؤكد باستمرار السلطات العمومية

وقد كان هذا التناقض جليا وبارزا سيما خلال فترة التسيير الإداري للاقتصاد بحيث كان المجتمع يتقرب من المنتج الفلاحي توفير غذاء منتظم و ذي جودة وبأسعار منخفضة في حين كان هذا الأخير يتخبط في ظروف عمل و عيش صعبة للغاية متحملا وحده الأخطار المترتبة عن النشاط الفلاحي.

فالقطاع الفلاحي بعد تهميشه والوضعية الهشة التي عرفها خلال هذه المرحلة التي سجلت فيها محاولات متكررة لاعادة الهيكلة . أصبح يتقاضى أكثر من أي وقت مضى تدخلا دائما من طرف الدولة بهدف دعم دوره الاستراتيجي

ويكون تدخل الدولة الذي يجب أن يتجسد من خلال مختلف ميكانيزمات الضبط ضروريا اكثر خاصة و أن الانتقال إلى اقتصاد السوق قد يضعف القطاع الفلاحي أكثر.

إن خصوصية قطاع الفلاحة تفرض أمرا جليا و هو أن السوق لا يمكن أن يشكل وحده المحرك الوحيد للاقتصاد الزراعي. ففي البلدان اللبرالية ذاتها. لا تخضع الفلاحة

أستاذ محاضر بجامعة محمد خيضر بسكرة ومدير مخبر تهيئآت الري والبيئة بكلية العلوم وعلوم المهندس - جامعة بسكرة *

ليكانزمات السوق فحسب لقد وضعت السلطات العمومية سلسلة من التدابير لتوجيه الإنتاج الزراعي و تأمين المنتجين و ضمان استقرار مداخلهم.

إن الأهداف المتوخاة من وضع هذه التدابير تكون بالنسبة للفلاحة الجزائرية ضرورية أكثر خاصة و أن:

- المنتجين غير مؤمنين و يعانون من أوضاع مختلفة
- و أن المهنة في حالة تنظيم و تطوير
- و أن التبعية شبه كلية إزاء الخارج في مجال توفير عوامل الإنتاج و بعض المنتجات الزراعية

- و أن الوضع المالي الحالي للبلاد مناسب لتدعيم قطاع الزراعة

لذلك و بفضل الإصلاحات التي تم الشروع فيها و بالموارد المالية التي تم تخصيصها في برامج الإنعاش الاقتصادي إلى قطاع الفلاحة⁵⁹ عكفت الدولة على وضع الأدوات و الميكانيزمات الضرورية لتطوير و تنمية قطاع الفلاحة

تهدف دراستنا إلى إعطاء صورة حقيقية لقطاع الزراعة و التناقضات الموجودة بين واقع الفلاحة و الأهداف المرجوة من هذا القطاع.

كما أن الاستراتيجية الفلاحية للبلاد يجب أن تأخذ بعين الاعتبار التحديات الكبرى لهذا القطاع و المتمثلة أساسا في توفير المنتجات الفلاحية للسكان و التقليل من التبعية الغذائية للبلاد إلى حد مقبول في مرحلة أولى ثم الرفع من المردودية و الفعالية الاقتصادية في قطاع الفلاحة قصد مواكبة التنافس الجهوي و الدولي.

الوضع الراهن للفلاحة في الجزائر

يتفق الجميع على القول بأن الفلاحة لم تحظى بالأولوية و الاعتناء الكافي خلال المخططات التنموية السابقة

⁵⁹ تم تخصيص مبلغ 65 مليار دج. أي ما يعادل 12 % من القيمة الإجمالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الثلاثي 2004 . 2001 -

- و تبرز مجمل التحاليل التي أنجزت حتى اليوم ضعف نتائج الاقتصاد الفلاحي.
- و يبين ما توصل إليه الإنتاج الفلاحي خلال العشرين سنة الماضية ما يلي :
- أنه ما زال يوجد فرق معتبر بين الإنتاج و الاستهلاك من المنتجات الفلاحية و الغذائية
 - أن نسبة نمو الإنتاج الفلاحي الاجمالي لم تتجاوز 5% خلال العشرية الماضية
 - أن إجمالي الإنتاج النباتي الأصل كان يمثل 49% من إجمالي الإنتاج الفلاحي في بداية
 - بداية التسعينيات - 1990 - مقابل 70% إلى 75% خلال الستينيات - 1960 -
 - أن إجمالي الإنتاج الحيواني الأصل الذي تطور فعلا خلال العقدين الأخيرين لا يمثل سوى نصف قيمة مجمل الإنتاج الفلاحي أو أقل.
 - أن نسبة تكامل الإنتاج الفلاحي مع الانتاج الفلاحي الصناعي ما زالت ضئيلة و تتراوح بين 3 و 5% في إنتاج الحليب و بين 12 و 15% في الحبوب و في حدود 15% في إنتاج التبغ و 25% بالنسبة لعوامل الإنتاج لتغذية الأنعام.
 - و من ناحية الإنتاج و المر دودية. نلاحظ ما يلي :
 - أن بعض أنواع الإنتاج ارتفعت فعلا بصفة محسوسة بفضل مجهودات بذلت في مجال تكثيف الإنتاج الفلاحي خاصة البقول و الباكورات و العلف و تربية الدواجن الخ. الشيء الذي مكن من تحقيق زيادة ملموسة في الإنتاج. إلا أن المردود في معظم المزروعات وفي أغلب منظومات تربية المواشي كان يميل بالأحرى نحو الركود.
 - إن مر دودية المزروعات مرتبطة بإنتاجية التربة التي تشكل المحور الجوهري في استراتيجية القطاع الفلاحي كما أن مسألة إنتاجية التربة هذه مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يلي :

- تدهور الوضع في معظم المنظومات البيئية الفلاحية (جبال. غابات. سهوب. واحات الصحراء).

- تناقص الموارد الأساسية الفلاحية البيئية في البلاد (سوء حشد الموارد المائية وسوء استعمالها، تدهور حالة التربة وقلة اسصلاحها. تلوث الموارد المائية. الموارد لنباتية المهددة. إلخ).

- ضعف وسائل الإنتاج الرئيسية وعدم التحكم فيها (التخصيب. المكننة. جمع المحصول. التكييف. إلخ).

- عدم استقرار اليد العاملة الفلاحية وضعف مستوى تكوينها التقني.

وبالتأثير على كل هذه العناصر ولا سيما العناصر المادية والتقنية. يصبح بالإمكان تقليص الضياع من إنتاجية التربة وبالتالي الحد من العجز في مجال الإنتاج الفلاحي.

ومن حيث تغطية الاحتياجات الغذائية للسكان، ما زالت الفلاحة الجزائرية بعيدة كل البعد عن الاستجابة للآمال لكون نسبة تغطية الاستهلاك بالإنتاج الفلاحي الوطني تأتي كما يلي:

% 29 - للحبوب.

- من 30 إلى 50% في الإنتاج النباتي الأصل.

- من 25 إلى 45% في الإنتاج الحيواني الأصل.

% 28 - في الخضر الجافة

% 50 - من العلف.

% 60 - من الحليب.

% 80 - من اللحوم الحمراء

% 0 - في السكر والزيتون.

وهذا ما يجعل الجزائر من كبار مستوردي الموارد الفلاحية والغذائية في العالم:

- أول مستورد للقمح الصلب في العالم، أي نسبة 40 إلى 50% من الكميات المتبادلة في السوق العالمية.⁽¹⁾

- بلد يدفع أثقل الفاتورات الفلاحية والغذائية في العالم أي ما يقارب 3 مليار دولار خلال الفترة الممتدة ما بين 1990 و1999.⁽²⁾

مثلت الاستيرادات الفلاحية والغذائية للجزائر خلال الفترتين 1962-1973 و1974-1982 ارتفاعا ملحوظا. حيث مرت خلال المرحلة الأولى من 15 دولار للفرد سنويا إلى 110 دولارا للفرد سنويا خلال المرحلة الثانية ثم تقلصت الفاتورة الغذائية خلال المرحلة -1983/1988 حيث انخفضت من 110 إلى 76 دولار للفرد سنويا حتى وصلت إلى 67 دولار للفرد خلال العشرية الأخيرة 1990-1999.

وتتولد عن هذه التبعية الغذائية مخاطر كبيرة في مجال الأمن الغذائي ورهان في غاية الأهمية بالنسبة لمستقبل المدن والأرياف الجزائرية وذلك لأن:

- الجزائر تنتمي إلى البلدان ذات الإنتاجية الفلاحية الضعيفة والتي تفتقر إلى حسن التحكم في مواردها الفلاحية

- الإصلاحات التي شرع فيها خلال مختلف المراحل وتخلي الدولة عن القطاع خلال السنوات الأخيرة شجعت انزلاق المنظومة الفلاحية تدريجيا نحو اقتصاد ذي دخل وزراعة حفيفة

- فصل السياسات الفلاحية والغذائية و الفلاحية-الصناعية إلى جانب عدم الاستقرار المزمع في الهياكل الفلاحية⁽³⁾. تعتبر معطيات حقيقية لا بد من أخذها بعين الاعتبار.

الأمن الغذائي بالنسبة للجزائر سيتوقف في المستقبل على مدى مواردها المالية سواء بخصوص تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان أو إنعاش القطاع الفلاحي.

- (1) تم شراء 2.5 مليون طن في موسم 1990-1991 من بين 5.1 مليون طن تم تبادلها في العالم
- (2) كان عدد امستثمرات الفلاحية في القطاع العمومي خلال سنة 1963 3500 مستثمرة مسيرة ذاتيا و خلال سنة 1987 20000 مستثمرة جماعية وفردية و خلال السنوات الأخيرة 100000 مستثمرة فلاحية

ومن هنا تبرز ضرورة الإسراع في إقامة إستراتيجية حقيقية في المجال الفلاحي والغذائي تكون قائمة على سياسات منسقة على المستوى الوطني ترمي إلى ما يلي :

1- استغلال ما يمكن استغلاله بصورة عقلانية

2- حماية المنظومات البيئية المهددة.

3- رفع إنتاجية التربة والعمل الفلاحي إلى حدها الأقصى.

4- إنجاز التموينات اللازمة.

5- تحرير الهياكل والمبادرات.

6- التكوين والإعلام المستمر.

7- الاستفادة من الابتكارات والمهارات المكتسبة

إن تقييم الوضع الفلاحي والغذائي من خلال تشخيص لأهم القيود وأهم العوامل الإيجابية لعالم الفلاحة يمكننا من معرفة وجود مشكل خطير في الجزائر يتمثل في الأمن الغذائي ، وغياب سياسة فلاحية على المدى البعيد.

إن قيود كثيرة وتمثل كلها مخاطر تقلص مأسوي للطاقات الفلاحية والغذائية وأشد هذه المخاطر في الوقت الراهن هو انعدام الأمن الغذائي الذي ينبغي أن نواجهه باستراتيجية حقيقية.

والخطر الآخر والذي لا يقل أهمية يتمثل في التقلص الخطير للطاقات المادية والطبيعية بفعل تدهور وانهيار موارد المحيط والخطر الآخر والذي لا يقل أهمية يتمثل في التقلص الخطير للطاقات المادية و الطبيعية بفعل تدهور و انهيار موارد المحيط ومعظم المنظومات البيئية الفلاحية أخيرا هناك خطر آخر أكثر دلالة وهو ما يلاحظ كون مجمل المحاولات والجهود في مجال تكثيف الإنتاج الفلاحي والنهوض بالأرياف عرقلتها عدم استقرار الهياكل العقارية من جهة وموارد البلاد المالية المحدودة من جهة أخرى.

وعليه فإن الرهان واضح ورغم الوضع المتسم بالانتقالية نحو اقتصاد السوق. تعتبر الفلاحة قطاعا استراتيجيا في الاقتصاد الوطني وينبغي أن تتمحور حولها مستقبلا كل السياسات التنموية وكذلك كل أعمال حماية الموارد والثروات الطبيعية ولكن يتوقف تحسين النتائج في القطاع الفلاحي على تنفيذ عدد من الشروط الأساسية ومن أهمها ما يلي:

- إيجاد حل نهائي للمسألة العقارية
 - توفير الوسائل المالية والبشرية والمادية في المستوى المطلوب.
 - حماية الموارد الطبيعية والثروة الفلاحية ومجمل المنظومات البيئية الفلاحية
 - إعادة تنظيم للإدارة والشبكات والمؤسسات الفلاحية والريفية
 - إعادة الاعتبار للمؤسسات التعليمية الفلاحية
 - مراعاة مجمل علاقات القطاع الفلاحي بمحيطه (التقني والاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري من أجل خلق تضامن وطني حقيقي مع القطاع الفلاحي.
- الأمن الغذائي:

إن الأمن الغذائي يمن تعريفه كعملية تقوم على جعل في متناول جميع الفئات الاجتماعية في بلد ما الكميات اللازمة من المنتوجات الغذائية لتلبية احتياجاتها وذلك في كل وقت وبصورة دائمة

وهذا الأمن الغذائي يقتضي آنذاك ارتفاعا تدريجيا في مستوى الإنتاج الفلاحي والغذائي تماشيا مع ارتفاع حجم احتياجات السكان.

وإذا كان توفير المنتوجات الغذائية يتحقق بفضل الإنتاج الفلاحي. فإنه من المهم إذا إقامة استراتيجية فلاحية متكاملة ضمن منظور شامل يرمي إلى تحسين مستويات التماسك بين السياسات الفلاحية والغذائية والزراعية-الصناعية وإلى استعمال ميكانيزمات ضبط التسيير والتنظيم الاقتصادي وفقا للأهداف المسطرة. ويجب أن

تضطلع هذه الاستراتيجية بتحقيق استقرار الأنشطة والمشاريع الفلاحية والغذائية استمراريته.

وإذا كان توفير المنتوجات الغذائية يتم كذلك وخاصة بفضل الأسواق الخارجية فإن الأمن الغذائي يعني كذلك أن التموين والاستهلاك والمخزون الاستراتيجي والموارد المالية تكون منظمة حسب سياسة غذائية متماسكة، وهذا يقتضي تسييرا للمخاطر على المدى البعيد.

وهكذا ورغم ان الجزائر تتمتع ببسر نسبي في الأسواق العالمية إلا أن الأمن الغذائي لسكانها قد لا يكون مضمونا عندما تصبح درجة التبعية خطيرة أو حينما تنقلص وسائل الدفع الخارجي للبلاد. كما حدث ذلك في سنة 1994. وقد ينعدم كذلك أمن الجزائريين الغذائي في بعض الأوقات وفي ظروف معنة في حالة وقوع محاصيل زراعية سيئة على المستوى العالمي أو في حالة وضع قيود من طرف البلدان الموردة مثلاً.

وهذا صحيح كذلك بالنسبة لباقي بلدان المغرب العربي فمعاملات التبعية الغذائية (استيراد/استهلاك) تطورت هكذا في ارتفاع ما بين 1971-1988 من 18.2 إلى 28.1 % من المغرب ومن 40.7 إلى 59.3 % في تونس ومن 32.1 إلى 70.7 % في الجزائر ومن 33.9 إلى 57.2 % في موريتانيا ومن 68.2 إلى 72.7 % في ليبيا⁶⁰.

ورغم وجود مؤشر متوسط مهم نسبيا في الإنتاج الغذائي لكل ساكن في بلدان مثل تونس، وليبيا والمغرب وبدرجة أقل الجزائر. فإن الإنتاج الغذائي يظل غير كاف وبالتالي كان لا بد من اللجوء إلى الاستيراد. كما يوضحه الجدول التالي:

⁶⁰ التقرير العالمي حول التنمية البشرية - وثيقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية / 1992

المميزات الاقتصادية الكلية المرتبطة بالأمن الغذائي في دول المغرب العربي.

البلدان	الإنتاج الفلاحي (%) من الإجمالي الداخلي	مؤشر الإنتاج ولكل ساكن 1979-81=100	الإسهام من الكالوريات في اليوم لكل فرد	معامل التبعة (استيراد/استهلاك)	استيراد الحبوب (1000طن)	المساعدة الغذائية (مليون دولار أمريكي)
	1988	88/1986	1986	88-1986	1988	1988
الجزائر	13	106	2720	70.7	6130	0
تونس	14	111	2990	59.3	2116	45
المغرب	17	116	2920	28.1	1643	104
ليبيا		119	3600	72.2	1435	0
موريتانيا	38	89	2320	57.2	219	8

المصدر: وثيقة برنامج الأمم المتحدة لتنمية التقرير العالمي حول التنمية البشرية. 1992.

إن فشل السياسات الفلاحية في الجزائر بصورة خاصة وفي معظم البلدان المغاربية بصف عامة ناجم إلى حد كبير عن ضعف الاستصلاح الهيدروفلاحي وضعف التقنيات الفلاحية وعدم نجاعة برامج دعم وضبط وتيرة الفلاحة. تعتبر التربة والماء من أهم العناصر الأساسية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي وتطويره. ولذا يجب حماية وتثمين هاذين الموردتين.

حماية وتثمين موارد التربة والموارد المائية:

إن الجزائر تواجه كل سنة احتياجات استهلاكية كبيرة وزيادة معتبرة في عدد السكان، كما أن الموارد الطبيعية فهي محدودة رغم تنوع المناطق الزراعية. ثم إن كافة المعطيات تجمع على إبراز ما يلي:

- الموارد محدودة في مجال التربة والمياه.
- تدهور كبير لبعض الأوساط الطبيعية (غابات، سهوب واحات، إلخ).
- غياب حماية وتحكم ومراقبة تقنية مستمرة ودائمة من جانب المشتغلين والدولة والجماعات المحلية بشأن موارد المحيط أو المنظومات البيئية الفلاحية

وعليه فإن المخاطر هامة والرهان واضح. من الآن فلا يمكن الحديث عن الأمن الغذائي أو عن التنمية الفلاحية دون سياسة تحمي مجمل الموارد وتثمينها وتنميتها.

1- موارد التربة:

يتفق الجميع على الاعتراف بهشاشة التربة وتدهورها الكبير في الجزائر. وهو ما يجعل كل تكثيف أو محاولة للإنتاج غير مضمونة النتائج أو يستحيل إنجازها في غياب تدخل ناجع. إلا أن الكل يجمع على القول كذلك أن التربة الفلاحية والمراعي تزخر بطاقات يمكن أن تجعلها تتطور بصورة إيجابية إذ ما توفرت لها شروط معينة تتمثل في تهيئة الأحواض والاستثمار في دراسة وإنجاز برامج الاستصلاح ومكافحة انجراف التربة وتطهير وصرف المياه وغرس الأشجار وإحياء الغابات ومحاربة التصحر.

إن المهم هو معرفة أن التربة الفلاحية مورد نادر ويجب حمايتها واستصلاحها قبل أي شيء آخر.

ومن المهم أيضا الوصول في النهاية إلى أن يعترف الجميع أن التربة الجزائرية ليست "مناجم غير مغطاة" وأنه أصبح من العاجل ترميمها بشكل صحيح من أجل ضمان إنتاجها على المدى الطويل.

2 الموارد المائية:

إن القيد المخيف بالنسبة لتنمية الطاقة الفلاحية هو دون شك الماء، هذا المورد النادر والهش الذي تتقاسمه الآن وستتقاسمه بمزيد من التوتر مستقبلا احتياجات البلاد الأساسية الثلاثة: الاستهلاك البشري، تزويد الصناعة والفلاحة

وعليه فإن هذا المورد يجب الحفاظ عليه بكل أولوية وذلك عن طريق ما يلي:

- حماية الأحواض المتدفقة للسدود.
- تكثيف جهود تعبئة المياه السطحية
- رسكلة المياه المستعملة (الصناعة والأس).
- اللجوء إلى تقنيات تحلية مياه البحر.

- الاستغلال العقلاني للطبقات المائية الصحراوية

- استعمال وسائل عصرية للسقي الزراعي.

- الموارد من الأراضي الفلاحية المسقية

إن جرد التربة الذي تم سنة 1986 شمل مساحة 6488896 هكتار⁶¹ ويمكن من معرفة قابلية تجهيز حوالي 983000 هكتار تساعد في سنة 2010 على سقي حوالي 1083000 هكتار⁶² موزعة كما يلي :

* تجهيز :

- الري الكبير 475 ألف هكتار.

- الري الصغير والمتوسط 230 ألف هكتار.

- الري في المناطق الصحراوية 278 ألف هكتار.

المجموع 983 ألف هكتار

* سقي :

- الري الكبير 515000 هكتار.

- الري الصغير والمتوسط 254000 هكتار.

- الري في المناطق الصحراوية 314000 هكتار.

المجموع 1083000 هكتار⁶³

⁶¹ - تقرير حول الاستراتيجية الفلاحية. الجزائر. 1992

⁶² تمثل المساحة القابلة للزراعة (SAU) حوالي 8 ملايين هكتار وخصص مخطط التنمية الزراعية إضافة حوالي 700 ألف هكتار بعد استصلاحها

⁶³ - حاليا تمثل الأراضي الفلاحية المسقية حوالي 5% من مجموع الأراضي الفلاحية

الختاتمة:

تميزت الفلاحة في بلادنا خلال العقدين الأخيرين بتناقضات عديدة بين المحيط الحقيقي وظروف إعادة تكوين القطاع والأهداف المرجوة من هذا القطاع. كما لم تأتي التعديلات التي أدخلت في السنوات الأخيرة في إطار السياسات الفلاحية العمومية بشمارها. على الرغم من إحراز بعض النتائج المرضية في مجالات عديدة.

فرغم الانفتاح الاقتصادي والتعديلات الهيكلية لا يضل قطاع الفلاحة يخضع إلى تبعية متزايدة إزاء الخارج، كما أن القطاع لا يساهم إلا بقسط قليل في النمو الاقتصادي للبلاد و في الحد من البطالة

إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه مؤخرا يشكل حلا للأزمة الخائقة التي يعيشها العالم الريفي بصفة عامة والفلاحة بصفة خاصة.

كما يجب أن يسعى النظام الفلاحي الجديد لتحقيق الهدف المتمثل في تحسين الوضع الغذائي للبلاد والتقليص من التبعية الغذائية

كما ينبغي أن تقوم استراتيجية التنمية الفلاحية على أساس رؤية إستشرافية مستقبلية تأخذ بعين الإعتبار التحديات الكبرى الآتية والمتمثلة في :

- ضمان تغذية السكان وتأمين أمنهم الغذائي
- ضرورة اندماج الفلاحة في الاقتصاد الوطني.
- المساهمة الفعالة لقطاع الفلاحة في النمو الاقتصادي وفي توفير مناصب شغل قصد الحد من البطالة
- تحسين الإنتاجية والفعالية الاقتصادية في قطاع الفلاحة ومواكبة التنافس الدولي.

المراجع:

- 1- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية. وزارة الفلاحة الجزائر. 2001
- 2- برنامج الإنعاش الاقتصادي لمرحلة 2001-2004 الجزائر 2001
- 3- إحصائيات فلاحية لمختلف السنوات. ديوان الإحصائيات الجزائري.
- 4- التقرير العالمي حول التنمية البشرية، وثيقة برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 1992.
- 5- تقرير حول الإستراتيجية الفلاحية للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي .
الجزائر 2001
- 6- إستراتيجية التنمية الفلاحية في الجزائر. المجلس الوطني الاقتصادي
والاجتماعي . الجزائر. 1998
- 7- تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حول الظرف الاقتصادي للجزائر
لمختلف السنوات (1995-2000).